كلمة ونص

يونس خلف

الحنين للأشياء الجميلة..!

لا أدري لماذا أشعر بالحنين بين وقت وآخر لتأمل الأشياء التي كانت جميلة في حياتنا، لعل ذلك يعود إلى التبدل السريع للأمور ولهذه الأشياء التي نشعر جميعاً أننا افتقدناها بصرف النظر عن تقدم أعمارنا أو اختلاف اتجاهاتنا الفكرية وانتماءاتنا الاجتماعية والظروف التي نعيشها.

ثمة شعور بأننا فقدنا ذلك المرح الطبيعي الذي غالباً ما ينتج عن راحة البال لدى كل إنسان وفقدنا ذلك الشعور والرغبة في الخروج الايجابي على المألوف وكسر جدار الروتين في حياتنا اليومية.

أين ذهبت مثل هذه المشاعر والرغبات.. ولماذا اختلفت نظرتنا إلى أشياء كثيرة وكيف اختفت مظاهر الجد والرصانة والوقار ولماذا اخترنا التقاعد المبكر لكل الأشياء الجميلة لتحل محلها أشياء أخرى استهلاكية لا معنى لها ولا طعم ولا رائحة.

الناس يتحدثون عن الربح وعن الجشع وعن السمسرة وعن الفساد ويتحدثون عن الوصول إلى أعلى المناصب مهما كانت الوسيلة أو الطريقة، ويتحدثون عن الأنانية وإساءة الظن، ماذا جرى حتى تبدلت القيم والأشياء الجميلة لدرجة أن البعض أصبح يخجل منها ويبحث عن أسلوب ما ليبرئ نفسه من التواضع أو الكرم أو التسامح أو التعاون أو المحبة.! هل غيرتنا التقنية إلى الأفضل أم إلى الأسوأ؟

لماذا تغيرت في حياتنا كثير من المفاهيم فأصبح الوضوح الشديد شيئاً سيئاً والغموض مطلوباً، لماذا اتسعت دائرة الوجوه التي ترتدي أكثر من قناع.؟

ولذلك عندما غابت المبادئ والقيم الأخلاقية أصبح المحظور مباحاً والعلاقات الإنسانية تحكمها مبادئ المصلحة وسلطة القوي التي خدمت الكثيرين وشكلت عاملاً مهدداً لسلامة المجتمع وتطوره وخاصة أنها خلفت واحدة من الظواهر السيئة التي انتشرت بيننا وهي المحسوبية وبناء العلاقات على قاعد المصلحة والمنفعة الشخصية.

إذا كانت أزمة القيم الضاربة في عمق الحياة العامة بجميع مجالاتها أصبحت ظاهرة طالت انعكاساتها على حياتنا العامة ومن مختلف الأعمار وفي مقدمتهم الشباب فإن السبيل إلى الخلاص من السقوط في سلوكيات زائفة والعودة إلى التشبث بقيمنا الثابتة ومثلنا العليا هو مسؤولية مؤسسات وأحزاب ومنظمات ومجتمع بأكمله عبر العمل على ترسيخها لأن الإنسان ابن بيئته يتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه وبالتالي يكون المجتمع مسؤولاً حتى عن التنشئة السلبية لأبنائه على قيم بديلة والزج بهم في متاهات لا نهاية لها.

دعم حكومي خاص لكهرباء دير الزور

الكهرباء عادت إلى معظم أرجاء المحافظة

١٢ محولة كهربائية وأبراج معدنية وكابلات وصلت إلى المدينة

عبد المنعم مسعود

وصلت أمس إلى دير الزور قافلة التجهيزات الكهربائية المقدمة من وزارة الكهرباء، والتي تتكون من ٢٧ شاحنة تضم محولات كهربائية وأبراجاً معدنية وزيوتاً وكابلات وأمراساً وقواطع.

وخلال استقباله الشاحنة أكد المحافظ معتز قطان أن هذه التجهيزات تأتي في إطار الدعم الحكومي المتواصل لمحافظة دير الزور، التي تعرض فيها القطاع الكهربائي للنهب والتخريب، حيث عملت الحكومة على تقديم الدعم منذ عام ٢٠١٨ لإعادة التغذية الكهربائية لكل المناطق.

وبين قطان أن هذه الجهود تكللت بعودة التيار الكهربائي إلى معظم أرجاء المحافظة، ولا تزال هناك مناطق لم تصلها الكهرباء ويتم العمل حالياً على إعادة التيار إليها، حيث سيتم توجيه جزء من هذه التجهيزات التي وصلت اليوم لتغذية هذه المناطق، والجزء الآخر سيتم من خلاله تعزيز شبكة الكهرباء في باقي المناطق.

وقام قطان بجولة في الشركة العامة لكهرباء دير الزور اليوم اطلع خلالها على سير العمل في الشركة وجال على أقسامها ودوائرها، واستمع من العاملين والمراجعين عن آلية العمل والخدمات المقدمة للمواطنين.

من جهته مدير شركة كهرباء دير الزور خالد الفهد بين في تصريح لـ«الوطن» أن عدد المحولات التي وصلت هو ١٢ وستتم عملية توزيعها لتشمل أغلب المناطق التي ليس فيها كهرباء، موضحاً أن ثلاث محولات ستذهب إلى معدان عتيق، واحدة ستذهب إلى مدينة محكان وأخرى للعشارة، وسيتم تزويد قرى الشريط بمحولة واحدة لكل من قرى أغريبة ودبلان وتشرين والدوير ومحولة لمدينة صبيخان.

ووفقاً للفهد فإن هناك مشكلة في الأمراس، إضافة إلى أن التجهيزات التي وصلت غير كافية لكن هناك وعوداً بشحنة أخرى خلال الشهرين القادمين.

عضو مجلس الشعب ياسر السلامة رأى أن تتابع وصول التجهيزات للشبكة الكهربائية للمحافظة مهم، فبعد توسيع محطة الميادين تأتي هذه التجهيزات لتعزز الشبكة الحالية وتساعد في وصول التيار الكهربائي إلى بقية المناطق.

وطالب السلامة الحكومة بمزيد من الدعم للمحافظة في مجال البنى التحتية، لأن ذلك يسهم في تلبية احتياجات الأهالي خصوصاً أن التيار الكهربائي أساسي في عملية تنمية المحافظة وعودة المنشآت الصناعية والفعاليات الاقتصادية لممارسة دورها.

كل الحق على «إخراج قيد»!

متقاعدون يشكون توقف رواتبهم في التأمينات الاجتماعية بحماة

التأمينات: نرسل للمتقاعدين رسالة نصية قبل شهر

حماة- محمد أحمد خبازي

فوجئ متقاعدون ممن يصرف لهم فرع التأمينات الاجتماعية بحماة رواتبهم الشهرية، عند محاولتهم قبضها من مكاتب السورية للبريد، بتوقفها بحجة عدم تقديمهم إخراجات قيد جديدة.

وبيّن العديد منهم في شكوى لـ«الوطن»، أن رواتبهم هي «الحيلة والفتيلة» وكل ما يملكون في هذه الدنيا، وعدم قبضها بمواعيدها المحددة يعني معاناة شديدة، وإرباكات حياتية ومعيشية صعبة، فمعظمهم يصرفون ثلثيها بشراء أدوية شهرية لأمراضهم المزمنة، والثلث الباقي على ما تيسر من طعام وشراب.

وأوضح آخرون أن كل بياناتهم الذاتية متوافرة لدى للمؤسسة، فما حاجتها لإخراجات القيد الجديدة، ولماذا توقفت رواتبهم حتى يحضروا تلك الوثيقة الثبوتية ويسلموها للموظفين المختصين!.

وتساءلوا: ألا يمكن تقييضهم رواتبهم ريثما يتمكنون من الحصول على تلك الوثيقة من الشؤون المدنية أو مراكز خدمة المواطن ويقدمونها للتأمينات؟ وخصوصاً أن معظمهم كبار في السن ويعانون من أمراض ومشكلات صحية!.

ورداً على أسئلة «الوطن» حول شكاوى المتقاعدين، بيّن مدير فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بحماة أسامة النعسان، أن أسماء جميع رواتب المتقاعدين مبرمجة على الحاسوب، والمتقاعد الذي بحاجة لتجديد بياناته وإخراج قيد جديد نرسل له رسالة نصية قصيرة SMS على هاتفه الجوال قبل شهر، نعلمه فيها أننا بحاجة إلى إخراج قيد جديد له ونطلبه كل ثلاث سنوات مرة، وأما الوكالة الخاصة فالمطلوب تجديدها كل ثلاثة أشهر، مشيراً إلى أنه خلال هذا الشهر يجب على المتقاعد مراجعة التأمينات وتقديم إخراج قيد.

ومن جانبه، بيّن مدير فرع السورية للبريد شبلي أنطكلي لـ«الوطن»، أن مؤسسة التأمينات ترسل لهم CD يتضمن أسماء المتقاعدين ومستحقاتهم المالية، وقيمة كل منها، وقد يكون ذلك عن شهر واحد أو عن تراكم عدة أشهر، وقد يكون ذاك التراكم بسبب توقيف الراتب لعدم قبضه من المتقاعد ذاته، أو حتى يحضر إخراج قيد وتُحمّل بياناته، مشيراً إلى أنه إذا كان فرع التأمينات الاجتماعية يرسل رسائل نصية للمتقاعدين قبل شهر من استحقاق تقديم إخراج القيد الجديد فعليهم تقديمه خلال هذه المدة.

> مدير البريد: مهمتنا مطابقة الاسم والمبلغ ولا دور لنا في إجراءات التأمينات

وأوضح أنطكلي أنه أحياناً يحدث أن يأخذوا منه إخراج القيد في التأمينات ويقولون له راجع البريد، وإذا كان ذلك بعد يوم الخامس من كل شهر، مضيفاً: فنحن لا نستطيع تقييضه راتبه، لأننا نكون قد أعدنا الحوالة باسم المتقاعد للمؤسسة، وبالطبع يمكنه القبض في الشهر المقبل.

ولفت إلى أنه أحياناً يحدث تشابه أسماء أو مشكلات تقنية ولكنها تحل في حينه، ذاكراً أنه بعد وصول إخراج القيد للتأمينات تُحدّث معاملة وبيانات المتقاعد، وتُرسل للبريد حوالة باسمه ويمكنه قبضها، ومهمة فرع السورية للبريد مطابقة الاسم والمبلغ فقط، ولا يمكن التدخل بأي شيء يتعلق ببيانات المتقاعد أو استحقاقاته المالية.

عنب السويداء... الفلاحون يطالبون بـ٥٥٠٠ ليرة للكغ

مدير المعمل: تحديد السعر بأكثر من ٢٥٠٠ ليرة للكغ يخرجنا من السوق

السويداء- عبير صيموعة

جاءت مطالب الكثير من مزارعي العنب في السويداء بضرورة رفع سعر كيلو العنب بما يتوافق مع التكلفة بمنزلة المنبط لعجلة الإنتاج في معمل تقطير العنب في السويداء «الريان» الذي في حال استلم العنب من المزارعين وفق التسعيرة التأشيرية التي طالبت بها الجمعيات فإن المعمل سيخرج حتماً من سوق العمل.

وأوضح مدير الشركة العامة لتصنيع في السويداء لـؤي حمزة في تصريح لـ«الوطن» أنه ضمن التسعيرة التأشيرية للعنب والتي وضعتها الجمعيات الفلاحية وطالب بها اتحاد فلاحي السويداء والتي وصلت إلى ٦ آلاف و١٠٠ ليرة للكيلو واحد من العنب تعد مرهقة للمعمل ولا يمكن اعتمادها لأنها تؤدي إلى إخراج المعمل من السوق لأن ارتفاع سعر الكيلو ارتفاع أسعار المنتج في الأسواق وخاصة مع وجود منافسة القطاع الخاص لمنتجات المعمل وخاصة مادة «عرق الريان».

وأشار إلى أنه كان من الأجدى لكل المزارعين والجمعيات الفلاحية من وضع تسعيرة للعنب العصيري بمعزل عن تسعيرة عنب المائدة لأن المعمل يستقبل العنب العصيري بكل حالاته ولا يعول على وضعه حتى ولو كان عنب آخر الموسم، حيث تم اقتراح السعر الذي تم إقراره للعام الماضي بواقع ٢٥٠٠ ليرة للكيلو الواحد يدفعه المعمل منه على أن تدعم الجهات المعنية «هيئة الصادرات» المزارع بباقي الثمن.

وأكد حمزة أن استقبال المعمل لأي كيلو من العنب العصيري تزيد على ٢٥٠٠ ليرة فهذا يفرض بالضرورة وفي حال تم الإنتاج سيؤدي إلى إخراج المعمل من السوق نتيجة العجز في التسويق لارتفاع أسعار منتجه مقارنة بأسعار القطاع الخاص، وبالتالي عدم قدرة المعمل على تسديد أثمان العنب للمزارعين.

هذا وكان عدد من مزارعي العنب أكدوا أن المطالبة بتحديد سعر الكيلو من العنب حيث لا تقل على ٥٦٠٠ ولا تزيد على ٦٠٠ آلاف ليرة مطلب محق نظراً لتكاليف الإنتاج المرتفعة، فأكدت الجمعيات الفلاحية ممن تواصلت معهم «الوطن» أنه ضمن مناطق إنتاج الكرمة فإن تكلفة إنتاج الدونم الواحد من العنب هذا الموسم سجلت ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تجاوزت مليوني ليرة متضمنةً أجور التقليم والحراثة، إضافة لأجور الرش التي كان لها النصيب الأكبر من التكاليف لحاجة الموسم لأربع رشات في حال تقدمة العناية المطلوبة «لبساتين الكرمة»، هذا عدا أجور القطاف والنقل.

وأكدوا أنه وفق هذه التكلفة التي جرى حسابها بدقة فإن تكلفة إنتاج الكيلو الواحد من العنب هي ٥٦٠٠ ليرة، مشيرين إلى أن هذه التكلفة لا تتوافق على الإطلاق مع أسعار مبيع المنتج من عنب المائدة في السوق المحلية، وموضحين أنهم يقومون ببيع كيلو العنب بقيمة تتراوح بين ٣٥٠٠ و٤٥٠٠ ليرة للتجار وأصحاب وحدات التخزين «البرادات» ليتم طرحه بالسوق بأسعار مرتفعة تصل مع بداية الموسم ١٢ ألفاً وصولاً إلى ١٨ ألف ليرة.

رئيس اتحاد الفلاحين في السويداء حمود الصباغ أكد لـ«الوطن» أن تسعيرة العنب المراد تسويقه لمعمل تقطير العنب جاء وفق اقتراح اللجنة الزراعية الفرعية في السويداء، حيث تم تحديد التسعيرة التأشيرية بـ٥٥٠٠ ليرة لكيلو العنب، مضيفاً: ونحن كاتحاد نؤكد هذه التسعيرة لكي تتناسب مع تكاليف الإنتاج العالية وهامش الربح، علماً أن هذه التسعيرة تبقى تأشيرية لحين الموافقة عليها بشكلٍ نهائي.

وفي نهاية المطاف هناك لجنة اقتصادية وقرار برئاسة مجلس الوزراء.

وأشار الصباغ إلى أن إنتاج السويداء المقدر من العنب هذا الموسم يبلغ نحو ٥٤ ألف طن مرتفعاً عن نسبة إنتاج الموسم الماضي والبالغة ٤٧ ألف طن، موضحاً أن ٢٥ بالمئة من الإنتاج يذهب لصناعة الدبس والزبيب في حين ٢٠ بالمئة منه يذهب إلى معمل التقطير وما تبقى من الإنتاج يباع ضمن الأسواق المحلية للمحافظة وهو عنب المائدة، لافتاً إلى أن معاناة المزارعين نتيجة افتقاد المحافظة لمنافذ تسويقية تشتري المنتج مباشرة من المزارعين الأمر الذي يدفع البيع للتجار بأسعار زهيدة.